نائبة رئيس البرلمان الالماني سوزان كاستنر: لن نتعامل مع حكومة حماس ما لم تعترف باسرائيل والتفاوض يجب ان يكون الطريق الوحيد لوقف التسلح النووي الايراني

ابوظبي ـ «القدس العربي»

ـ من جمال المجايدة:

دعت الدكتورة سوزان كاستنر نائبة رئيس البرلمان الالماني (البوندستاغ) حكومة حماس الفلسطينية الى تغيير موقفها ازاء عملية السلام والتفاوض مع اسرائيل، الا انها رفضت في الوقت نفسه وقف ارسال المساعدات للشعب الفلسطيني. وفيما يتعلق بسياسة المانيا الاتحادية في التعامل مع الحكومة الفلسطينية التي ترأسها حركة حماس قالت كاستنر «يصعب على المانيا ان تتعامل مع حكومة فلسطينية تصرح تكرارا بانها تريد تدمير اسرائيل».

واضافت قائلة «اننا في لقائنا البرلماني الاخير في برلين وبالرغم من كل ماهو حاصل حاليا قلنا انه لايجب ان تتوقف المساعدات للشعب الفلسطيني».

واشارت الى الزيارة التي قامت بها المستشارة الالمانية انجيلا ميركيل الى الاراضي الفلسطينية مؤخرا والتي اكدت خلالها على ضرورة استمرار التفاوض كخيار وحيد لاحلال السلام.

وقالت ان كل هذه الاتصالات والجهود والمبادرات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والاهلية والافراد للتخفيف من حدة المشكلة في فلسطين ضروري ان تستمر وان «علينا ان ندعمهم لتخفيف الازمة».

واكدت في الوقت نفسه ان على حركة حماس ان تعطي مؤشرا في وقت قريب على انها تسعى الى حل سلمي للصراع مع اسرائيل.

وردا على سؤال حول موقف المانيا الاتحادية من الملف النووي الايراني واثره على امن واستقرار منطقة الخليج قالت «ان موقفنا واضح، فنحن ضد تخصيب اليورانيوم في جميع انحاء العالم ونحن ضد التسلح النووي اينما كان».

ومضت تقول «ان الشعب الالماني مر بهذه التجربة المريرة حينما كان كل شطر من المانيا ايام النظام الشيوعي يوجه اسلحته النووية ضد الاخر مهددا حياة وامن السكان ولذلك نتمنى ان تزول الاسلحة النووية في المنطقة وفي العالم».

وذكرت كاستنر ان المانيا الاتحادية ترى ان الطريق الوحيد لوقف التسلح النووي الايراني هو التفاوض، «لاننا نعتبر ان كل تصعيد عسكري في المنطقة لن يساهم الا في زياده حدة الموقف».

واكدت على ضرورة استمرار المساعي السلمية لتعزيز خيار التفاوض مع ايران بالاشتراك مع دول الخليج جميعا لانه من المهم ان تكون الدول الخليجية كلها على وفاق لكي يستتب السلام في هذه المنطقة الحيوية وتوفير الامن لشعوبها بعد تلك السنوات الطويلة من الحروب والصراعات المدمرة.

ودعت شعوب المنطقة لاقناع ايران بان هذه السياسة التي تتبعها حاليا ليست في صالح السلام والاستقرار.

واعتبرت الدكتورة كاستنر التي غادرت ابوظبي امس بعد زيارة عمل الى دولة الامارات على رأس وفد برلماني المانى من (البوندستاغ) استغرقت عدة ايام، «ان هذه الزيارة مهمة جدا لتقريب المسافات بين الجانبين وبحث افاق جديدة لتطوير العلاقات فمن الضروري ان يتعرف كل طرف على اهتمامات واحتياجات الاخر ضمن علاقات الصداقة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين».

وسئلت عن تأثير تشكيل حكومة جديدة في المانيا الاتحادية على الشراكة الاستراتيجية بين دولة الامارات والمانيا فقالت ان هذا لن يؤثر على الشراكة بين البلدين على الاطلاق لانها علاقات استراتيجية تسير قدما الى الامام كما ان الحكومة الالمانية الجديدة اكدت حرصها واصرارها على تعزيز هذه الشراكة وتفعيل دور الهيئات النشطة في الحكومة والبرلمان مثل المجموعة البرلمانية الالمانية العربية وجمعيات الصداقة وغيرها لبناء علاقات تخدم مصالح الشعبين على المدى الطويل.

وحول الجهود المبذولة للتطوير الحكومي والشفافية في دولة الامارات قالت البرلمانية الالمانية المعروفة «ان الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضروري في الدول العربية لمواكبة العصر الا انني مؤمنة بان مايحدث في دولة الامارات العربية المتحدة من تحديث وتطوير شامل حاليا، يرسل اشعاعه الى كل الدول العربية الاخرى».

واضافت قائلة «واعتقد باننا في منطقة الخليج واوروبا نستطيع ان نواكب هذه التطورات بالحوار الايجابي، لان بعض الدول العربية التي لم تتبن التطوير والاصلاح في مؤسساتها الحكومية والخاصة حتى الان عليها الاستفادة من تجربة دولة الامارات التي سبقت عصرها بكثير والتي تخطت الصعوبات للوصول الى هذا التطور الايجابي على كافة المستويات».

وقالت «انني اعتقد بان الزمن يلعب دورا مهما في هذا السياق وليس من المفيد التعجل لاسيما في القضايا التي تحتاج الى عمق وتأن لكي تسفر عن نتائج هامة ايجابية مثل التعليم».

واوضحت انها ستقدم بعد عودتها الى برلين بعض الاقتراحات للهيئات واللجان المتخصصة في البرلمان الالماني (البوندستاغ) مثل عقد دورات تدريبية لشباب وشابات من مواطني الامارات يتم تنظيمها في اطار التعاون والعمل البرلماني المشترك.

واكدت نائبة رئيس البرلمان الالماني على اهمية لقائها والوفد البرلماني المرافق لها مع الدكتور انور محمد قرقاش وزير الدولة الاماراتي لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بمكتبه امس الاول، حيث أكد لها اهمية التدرج في هذه التجربة التي ستؤسس لبناء تراكم انتخابي مستمر وان الاوضاع السياسية في المنطقة تفرض هذا التدرج كي يكون العمل الوطني بناء ومتزنا ومحسوبا.

وقالت البرلمانية الالمانية انها استمعت من الوزير الى شرح واف عن المشاركة المنتظرة للمرأة الاماراتية في المجلس الوطني الاتحادي في دورته المقبلة إذ تبوأت المرأة الاماراتية بنجاح العديد من المواقع في العمل الوطني كما ينتظر منها ان تلعب دورا بارزا من خلال المجلس.

واكدت ان التجربة البرلمانية في دولة الامارات ايجابية واعتبرت ان قرار الانتخاب المرحلي في المجلس الوطني لانشاء برلمان منتخب في المرحلة المقبلة هو قرار حكيم.

وقالت «ان مواصلة السير في هذا الطريق سوف يؤدي الى مجرى اخر ايجابي نحو التطور والتقدم الفاعل على غرار ماحصل في اوروبا».

واوضحت ان الوزير الاماراتي ابلغها بان التصورات جاهزة بشأن المرحلة الاولى التي تعتمد على الهيئات الانتخابية وسيتم عرض هذه التصورات على مجلس الوزراء بعد ان تستكمل كل امارة ارسال قوائمها الانتخابية الى وزارة شؤون الرئاسة.

وفيما يتعلق بصلاحيات هذا المجلس في المرحلة المقبلة ابلغ الدكتور قرقاش البرلمانية الالمانية والوفد المرافق لها ان هذه الصلاحيات تمثل المرحلة الثانية وسيتم تحديد طبيعتها من خلال التصورات والمناقشات والدراسات التي ستتم خلال انعقاد المجلس وألمح الى ان هذه المرحلة ربما تستغرق دورة أو دورتين برلمانيتين من دورات المجلس الوطني الاتحادي المقبل حيث سيتطلب الامر مناقشة المقترحات وتنقيحها واجراء التعديلات الدستورية اللازمة لها.

وفيما يتعلق بالتعاون بين البرلمان الالماني والمجلس الوطني لدولة الامارات قالت ان الدكتور قرقاش رحب بالاقتراح الذي قدمته اليه بشأن قيام وفد من شباب الامارات بزيارة البرلمان الالماني للتعرف على التجربة الالمانية في العمل البرلماني والاستفادة منها.

وردا على سؤال حول اهمية افتتاح المكتب المشترك للمؤسسات الالمانية الثلاث في ابوظبي الاسبوع الماضي وهي معهد غوته الثقافي، ومؤسسة التعاون الفني الألماني (جي تي زد) ومكتب خدمات التبادل الأكاديمي الألماني (دي ايه دي) قالت ان المكتب المشترك لهذه المعاهد والمؤسسات الالمانية التي تعمل للمرة الاولى في ابوظبي ومنطقة الخليج يؤكد ان المانيا تركز على الانفتاح الثقافي وحوار الحضارات بدلا من التصادم الفكري والحضاري.

واكدت ان الثقافة والتعليم والتنمية تعتبر من القضايا الرئيسية في دول المنطقة الخليجية والعربية، وهو مجال اختصاص المؤسسات الثلاثة، مما يعني اقامة علاقات مباشرة تعزز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتنموية والثقافية والاكاديمية.

واشارت الى ان هذه المبادرة تعكس الاهتمام الالماني بتطوير علاقات التعاون الثقافي والاكاديمي والفني مع دول الخليج، حيث ان هذه المؤسسات الألمانية المتخصصة ستعمل في ابوظبي تحت شعار (الثقافة والتعليم والتنمية) لتغطية منطقة الخليج العربية.

تقرير عن مناهج التعليم السعودية ينتقد التعصب الديني والامير تركي يدعو للصبر

مديرة مركز الحرية الدينية الامريكي: «هل هذا ما تسميه الرياض إصلاحا؟»

لندن ـ «القدس العربي»

ـ من احمد المصري:

قال تقرير حديث نشر في الولايات المتحدة ان النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية ما زال يحرض على كراهية غير المسلمين والمسلمين الذين يعارضون الرؤية المتشددة التي تتبناها الدولة للاسلام رغم التعهدات باصلاح النظام التعليمي.

وخضعت المقررات التعليمية السعودية لتدقيق شديد بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر) على مدن امريكية في عام 2001 نظرا لان 15 من بين 19 مهاجما كانوا سعوديين يعملون مع تنظيم القاعدة الذي يتزعمه السعودي أسامة بن لادن.

وتقول السلطات السعودية ان ظهور نتائج الاصلاحات التي تستهدف تخفيف تشدد التفسير الوهابي للاسلام في الكتب الدراسية والمساجد سيتطلب وقتا.

لكن التقرير الذي أصدره معهد «الشؤون الخليجية» وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة تديره شخصيات سعودية معارضة ومركز «فريدوم هاوس» الامريكي للابحاث يقول ان المقررات التي يتم تدريسها في الوقت الحالي في المدارس الابتدائية والثانوية توضح أن الاصلاحات بعيدة عن أن تكون قد اكتملت.

وقال التقرير مستشهدا بفقرات باللغة العربية من المقررات ان الكتب الدراسية في المملكة تقول ان «المسيحيين واليهود اعداء المؤمنين» وأنه على الطلاب «عدم مصادقة» أو «احترام» أو «اظهار الولاء» لغير المؤمنين.

كما تندد الكتب الدراسية، التي تتبع المنهج الوهابي، بغالبية المسلمين السنة في العالم بمن في ذلك الذين لا يلتزمون بالتفسير الحرفي للقرآن بوصفهم متساهلين وتتهم المسلمين الشيعة والجماعات الصوفية بالخروج على تعاليم الاسلام.

ويشكل الشيعة أقلية كبيرة العدد في المملكة ويشكون غالبا من تمييز الدولة ضدهم.

وقال التقرير الذي صدر الاسبوع الماضي انه يجري تدريس الكتب الدراسية السعودية في مدارس الحكومة السعودية في انحاء العالم.

وأضاف التقرير أن «ما يجري تدريسه اليوم في الكتب الدراسية في المدارس العامة في السعودية. قد لا يؤثر فقط على جيل جديد من السعوديين وانما يؤثر أيضا على المسلمين في انحاء العالم الذين يعولون على زعم الحكومة السعودية بأن رؤيتها لتعاليم الاسلام موثوق بها».

وأصدر الامير تركي الفيصل السفير السعودي لدى واشنطن بيانا دعا فيه الى الصبر.

وقال «ان اصلاح نظام تعليمي مهمة جسيمة. هناك مئات من الكتب التي يجري تنقيحها تمشيا مع المتطلبات الجديدة والعملية لا تزال جارية».

وتقول مؤسسة الملك فيصل انها ستفتتح جامعة خاصة في العام القادم ستعرض المقررات التي تدرس بها نظاما تعليميا جديدا.

لكن الاصلاح التعليمي يظل قضية تثير جدلا شديدا.

وتستخدم المؤسسة الدينية القوية النقاشات العامة ومواقع الانترنت الرائجة والمساجد لمهاجمة الاصلاحات الليبرالية ومن بينها تخفيف تشدد النظام التعليمي والتي يخشون من أن تؤدي الى «علمنة» الدولة التي تقدم نموذجا للدولة الاسلامية.

ويقول الاسلاميون ان الدولة التي قامت على أساس الدعوة الوهابية تعرض مبادئها للخطر بسبب ضغوط الولايات المتحدة التي لا تزال حليفا قويا للحكومة السعودية رغم توتر العلاقات بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر).

من جهة اخرى قالت نينا شيا مديرة مركز الحرية الدينية في «فريدوم هاوس» إن مراجعة عيِّنة من الكتب المدرسية الرسمية في مادة الدراسات الإسلامية في السعودية لهذا العام الدراسي أظهرت استمرار احتواء هذه الكتب على أيديولوجية الكراهية ضد المسيحيِّين واليهود والمسلمين الذين لا يتبعون المنهج الوهابي، رغم تأكيد الحكومة السعودية العكس.

وأوضحت أن هذه الكتب تُعلمّ الطلاب وفق رؤية ثنائية تقسّم العالم الى مسلمين موحِّدين وغير مؤمنين أو كفار، مشيرة الى أن «فريدوم هاوس» حصلت على نسخ من الكتب الدراسية، التي وصلت الى المعارض السعودي علي الأحمد، مدير «المعهد السعودي» في واشنطن، عن طريق مدرِّسين وإداريِّين وأوليـاء أمـور طلاب في المدارس السعودية، وتم تسريبها واحدا واحدا.

وأوضحت أن بعض المصادر التي استند اليها من الشيعة والبعض من السنة غير الوهابيِّين، «الذين تعتبرهم هذه الكتب منشقين»، والبعض الآخر مجرد أشخاص يشعرون بالإحباط من أن هذه الكتب لا تُعدُّ التلاميذ الصغار لمواجهة العالم الحَديث، مشيرة الى ترجمة نصوص هذه الكتب بواسطة مترجمين مستقلين يجيدون اللغة العربية.

واعتبرت أن بقاء هذه الكتب دون تغيير «سيعمق ويقوِّي الكراهية وعدم التسامح والعنف تجاه الأديان والثقافات الأخرى»، متسائلة «هل هذا ما تسميه الرياض إصلاحا؟».

وأوردت مقتطفات من الكتب المذكورة التي وصفتها بأنها «تشكل منظور الجيل القادم من السعوديِّين والمسلمين في أنحاء العالم».

اهتمام بنسب الطفلة لينا بنت هند الحناوي لاحمد الفيشاوي.. وارتداء حنان الترك للحجاب.. وسخرية من احالة صاحب عبارة السلام لمحكمة الجنح

نادي القضاة يرفض مشروعا سريا اعده الحزب الوطني.. وجمال يحضر اجتماعا مع نظيف لمنع انفراده بحل قضية القضاة والصحافيين

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن الاستعدادات لجولات جديدة يقوم بها الرئيس وكذلك رئيس الوزراء واجتماع ضم رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وصفوت الشريف وجمال مبارك لبحث مشروعي تعديلات قانون السلطة القضائية ومنع الحبس في قضايا النشر وعرضها خلال الاسابيع القادمة على مجلسي الشعب والشورى وتحذيرات من القضاة لتمرير مشروع مخالف للمشروع الذي أعده نادي القضاة واحتجاجات في مجلس الشعب على تصريحات السفير الأمريكي في القاهرة في شرم الشيخ التي قال فيها ان امريكا تقدم معونات لمصر لتنفذ مصالحها، والامتحانات، واشتداد موجة الحر، وحديث جمال مبارك مع محطة تليفزيون ال، بي، سي اللبنانية وتوالي ردود الافعال على حكم محكمة الاستئناف بنسب الطفلة لينا من المهندسة هند الحناوي للفنان أحمد الفيشاوي، كذلك توالي ردود الأفعال على ارتداء الفنانة حنان ترك الحجاب وتصاعد الأزمة بين محافظ مرسى مطروح والمجلس المحلي وحكم محكمة جنح قسم العجوزة بحبس رئيس نادي الزمالك مرتضى ستة أشهر بتهمة سب وقذف حسن حمدي رئيس النادي الأهلي واستمرار قوات مكافحة الارهاب في عملياتها في سيناء بحثا عن الارهابيين الهاربين. وإلى شيء مما لدينا حيث سنحاول تركيز تقرير اليوم على عدد من القضايا.

معركة القضاة

ونبدأ بمعركة القضاة وحدوث تحولات مفاجئة فيها، أخبرنا بها زميلنا بـ«المصري اليوم»، طارق أمين يوم السبت في تحقيق له جاء فيه:

«كشف نادي القضاة عن مشروع جديد لتعديل قانون السلطة القضائية تتم صياغته حاليا من قبل الحكومة تمهيدا للدفع به في الدورة الحالية لمجلسي الشعب والشورى، وأوضحت مصادر قضائية مطلعة أن قيادات النادي علموا مصادفة بهذا المشروع الذي يعتبر مشروعا رابعا للسلطة القضائية، واشارت المصادر الى ان وزارة العدل بدأت منذ فترة في صياغة واعداد هذا المشروع من دون ان يشارك النادي فيه بصفته الممثل الشرعي للقضاة، وان إدارة التشريع بالوزارة بمشاركة عدد من القانونيين المنتمين الى الحزب الوطني ولجنة السياسات قد وضعوا تعديلات مواد لمشروع جديد، وتردد ان المشروع الرابع الذي تسعى الحكومة لاقراره يلبي مطالب القضاة بفصل الموازنة والتفتيش القضائي عن الوزارة وإلحاقها بمجلس القضاء الأعلى الذي يبقي على وضعه الحالي دون ان تطرأ على تشكيله عناصر مختارة كما يتضمن المشروع فرض سيطرة المجلس على النادي وهو الامر الذي يقابل برفض جميع القضاة واستيائهم.

ووصف قضاة بارزون بالنادي المشروع الجديد بأنه حلقة اخرى في مسلسل السرية الذي تنتهجه الحكومة مع القضاة في الفترة الاخيرة، وأكدوا ان قيادات النادي ورئيسه لم يشاركوا في أي مرحلة من مراحل اعداد أو صياغة هذا المشروع، واعتبر القضاة ان أي تعديلات لا يطلع عليه النادي ستواجه بحزم من الاعضاء».

ويوم الأحد حملت الصحف أنباء تؤكد ما ذهبت اليه «المصري اليوم» ـ يوم السبت ـ الى حد كبير وهو وجود تدخل من أمانة السياسات بالحزب الوطني التي يرأسها جمال مبارك في موضوع القضاة، فقد عقد اجتماع ضم رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والأمين العام للحزب صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمي لبحث مشروعي تعديل قانون السلطة القضائية وإلغاء الحبس في قضايا النشر، وصرح الدكتور مفيد شهاب الدين، وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية ـ نقلا عن «الأخبار»:

«ان مشروع قانون السلطة القضائية سيعرض أولا على المجلس الاعلى للهيئات القضائية قبل عرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه، ثم يحال بعد ذلك الى مجلسي الشعب والشورى، ومن المقرر مناقشة مشروع قانون السلطة القضائية في الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء ليتم عرضه واقراره واحالته الى مجلسي الشعب والشورى.

ويلي ذلك مشروع قانون منع الحبس في جرائم النشر. وأوضح د. شهاب ان مشروع قانون السلطة القضائية لا يعد مشروع قانون بشكله النهائي إلا بعد عرضه على المجلس الاعلى للهيئات القضائية وموافقة مجلس الوزراء عليه، ثم يحال الى رئيس الجمهورية لإحالته الى مجلسي الشعب والشورى مؤكدا ان الحكومة عندما تتقدم بمشروع قانون لا تتقدم به من فراغ وانما تكون حريصة على الاستجابة لمختلف الآراء التي طرحها المجلس الاعلى للقضاء ونادي القضاة، أن الحكومة عندما تستمع لكل الآراء وتنتهي من اعداد مشروع بقانون معتقدا انه يحقق مزيدا من الاستقلال للسلطة القضائية».

والملاحظ هنا انه لم يرد أي ذكر لعرض المشروع على نادي القضاة وانما فقط ان الحكومة استمعت لآرائه أي من الممكن ان تضع مشروعا لا يرضى عنه النادي، أو يكون من حقه الاطلاع عليه وابداء الملاحظات.

وعلى كل لم يتأخر رد نادي القضاة على الحكومة والحزب الوطني فقد نشرت «المصري اليوم» امس تحقيقا آخر لزميلنا طارق أمين جاء فيه:

«قال قضاة بارزون أن خضوع نادي القضاة للسيطرة والرقابة، سواء من مجلس القضاء الاعلى ومن أي جهة أخرى، سيشكل معركة مصيرية للقضاة ولا يمكن التنبؤ بعواقبها على السلطة القضائية واستقلالها مستقبلا، وأكد المستشار هشام جنينة رئيس محكمة الاستئناف والسكرتير العام النادي ان المشروع الرابع الذي يعد لتعديلات قانون السلطة القضائية لم يطلع عليه النادي، أو أحد من القضاة، مشيرا الى ان ما تواتر عنه انه يضع قيودا على دور النادي واستقلاله عن طريق اخضاعه للاشراف من قبل جهة كمجلس القضاء الاعلى، وأي جهة اخرى وقال جنينة عضو اللجنة المشتركة المشكلة بوزارة العدل لصياغة مشروع للقانون، ان نادي القضاة على مدار تاريخه ومنذ انشائه وهو مستقل ولا يخضع لرقابة و سيطرة أي جهة، إلا انشائه وهو مستقل ولا يخضع لرقابة وسيطرة أي جهة إلا لجمعياته العمومية فقط، ولم يحدث في عهود الاستبداد ايام الملك والعهود اللاحقة للرئيسين السابقين عبدالناصر والسادات، ان تمت السيطرة على النادي، لماذا ينوون السيطرة على النادي رغم مرور كل هذه السنوات».

وأعيد التأكيد بأن الجريدة لا دخل لها بأي معركة خاصة بالقضاء، لكن الذي يلفت الاهتمام هنا هو بروز دور جمال مبارك في الأزمة وبحث المشروعات المقدمة لانهائها.

صحيح انه في تصريحاته السابقة ألح مرات عديدة الى انه يتم بحث التعديلات القانونية والدستورية في المجلس الاعلى للسياسات وأمانة السياسات، لكن حضوره اجتماع مع باقي قادة الحزب، ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء بما يؤكد وجود دور له في هذه المشكلة، يجيء بعد انفراد رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف بالتصريحات حول قرب صدور القانون بل وتحديد ما يمكن الاستجابة له من مطالب نادي القضاة وما ترفضه الحكومة، وان مجلس الوزراء سوف يناقش مشروع القانون الجديد دون أي ذكر للحزب او امانة السياسات، بما يعني انه المسؤول عن هذا الملف وكذلك ملف الصحافيين، وبما يؤكد وجود حساسية من جانب جمال من تحركات أو انفلاتات رئيس الوزراء، يبدء تحوله الى رجل سياسي لا تكنوقراطي فقط.

السلام 98

ونظل في دائرة القضاء كذلك إذ بدأ تقرير النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد عن غرق العبارة السلم 98 وإحالة صاحبها ممدوح اسماعيل وولده عمرو الهاربين في بريطانيا لمحكمة جنح سفاجا، ثم قراره بإحالة وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «صوت الأمة» الى محكمة الجنايات، في اثارة التعليقات الغاضبة، فيوم السبت قال زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في «المصري اليوم»:

«قال النائب العام في بيانه: ان التحقيقات اثبتت سلامة الاجراءات بكل ما يتعلق بالعبارة الغارقة، وسلامة المركب نفسه، وسلامة شروط المتانة، كما اسفرت التحقيقات والتقارير الفنية والصندوق الأسود عن أن جميع الاجهزة الفنية صالحة ولا يوجد جهاز فني معطل أو به خلل.

وقال النائب العام: ان العبارة مؤمن عليها وعلى الركاب، وان الحمولة سواء بالنسبة للافراد او البضائع قانونية وأقل من العدد المفروض، كما ان شركة السلام ومالكها ممدوح اسماعيل ليسا مسؤولين عن غرق العبارة؟

بينما كشف تقرير المدعي العام الاشتراكي الذي ارسل الى مجلس الشعب عن وجود مخالفات جسيمة ومساس خطير بحقوق المواطنين فضلا عن الخلل في سير الخدمات العامة التي تؤديها شركة السلام المالكة للعبارة «السلام 98».

وشملت ملاحظات المستشار جابر ريحان المدعي العام الاشتراكي 9 ملاحظات اهمها ان تشغيل العبارة تضمن مخالفة صارخة وخروجا واضحا عن القانون، كما خالف التشغيل المعاهدات والاعراف الدولية المقررة في الملاحة البحرية مما يكشف «جشعا مفرطا ورغبة جامحة في جمع المال ولو على حساب الأرواح».

كما اكدت تحقيقات المدعي الاشتراكي على عكس ما ذهبت اليه تحقيقات النيابة العامة، وجود مخالفات تمثلت في زيادة عدد ركاب العبارة عن العدد المحدد لها، وانها كانت تفتقر حال تشغيلها في معظم رحلاتها بما فيها الرحلة التي غرقت فيها لأبسط معدات السلامة، واشار التقرير الى مخالفة وصفها بالجسيمة لتشغيل العبارة خاصة بطفايات حريق غير صالحة وجهاز تسجيل احداث الرحلة «الصندوق الأسود غير صالح، كما اكد التقرير ان العبارة قبل احتراقها في البحر لم تكن عليها خطة معتمدة لمكافحة الحريق.

هذا بعض ما جاء في تقرير المدعي العام الاشتراكي، وهو يتناقض كما نرى تماما مع ما انتهت اليه تحقيقات النيابة العامة ومع الحيثيات التي وردت في قرار النائب العام.

اما ما جاء في التقرير الثالث الصادر عن اللجنة البرلمانية التي شكلها مجلس الشعب للتحقيق في الحادث، فقد اكد ما انتهى اليه تقرير المدعي العام الاشتراكي، وتضمن مخالفات اخرى صارخة واتهامات خطيرة لشركة «السلام» مالكة العبارة السلام 98 ولصاحبها ممدوح اسماعيل.

ومن «المصري اليوم» الى صوت الأمة وقول رئيس تحريرها التنفيذي زميلنا وائل الأبراشي:

«خرج النظام من معركة القضاة مهزوما كما ذكرت الاسبوع الماضي ولكنه قرر تعويض خسارته بضرب صحيفة «صوت الأمة» وإحالتي الى محكمة الجنايات مهددا بسجني انا وزميلتي هدى ابو بكر لأننا اكثر الصحف تضامنا مع القضاة المطالبين بالاصلاح القضائي واكثر الصحف كشفا للفساد وفضحا للقمع والتعذيب وانتهاكات حقوق الانسان، ودائما تأتينا التهديدات من المسؤولين الكبار الذين فضحنا فسادهم، من الطبيعي ان يتكالب علينا الفاسدون ويتحد ضدنا المنحرفون ويتآمر علينا المتورطون في التعذيب والقمع والاستبداد، ان الخطة التي رسموها وخططوا لها هي اغتيال «صوت الأمة» واطلاق الرصاص علينا غير مدركين اننا نرتدي سترة واقية من الرصاص هي ثقة القراء وحب الناس، رصاصهم سوف يرتد الى صدورهم، لقد اتصل بي احد المسؤولين الكبار قائلا: حلوة صورة مروان البرغوثي التي نشرتموها في «صوت الأمة» الاسبوع الماضي، قلت له: لم ننشر صورة للبرغوثي «وهو بالمناسبة المناضل الفلسطيني المسجون في السجون الاسرائيلية الآن» فرد على الفور: الصورة المنشورة في الصفحة الأولى لشخصين يلوحان بعلامة النصر، وفهمت ما يقصد، هو يقصد طبعا صورة المستشارين البطلين محمود مكي وهشام البسطويسي التي نشرناها في صدر الصفحة الاولى الاسبوع الماضي وهما يلوحان بعلامة النصر، واضاف المسؤول متسائلا ومتهكما ومحذرا: وهل النظام في مصر هو اسرائيل حتى يلوح المستشاران بعلامة النصر؟! فقلت له: البرغوثي مناضل يسعى لتحرير الاراضي الفلسطينية من الاحتلال والقضاة الاصلاحيون يسعون لتحرير القضاء من قبضة السلطة وهذا هو بداية الاصلاح الحقيقي في المجتمع كله.

وفهمت الرسالة التحذيرية التي اكدتها اكثر من مرة، النظام مرعوب من الحديث عن الاستقلال القضائي، ومرعوب من انتفاضة القضاة، ولا يريد ان يظهر القضاة وهم منتصرين يلوحون بعلامة النصر.

وبعد خمسة ايام فقط من انتهاء أزمة البسطويسي ومكي التي هزت مصر قرر النظام الانتقام من «صوت الأمة» بإحالتنا الى محكمة الجنايات أنا والزميلة هدى أبو بكر والزميل عبدالحكيم الشامي من جريدة «آفاق عربية» والمحامي جمال تاج عضو مجلس نقابة المحامين.

والقضيتان مكملتان لبعضهما البعض المستشار محمود برهام قدم بلاغه ضدنا جميعا البسطويسي ومكي و«صوت الأمة» لأننا نشرنا قائمة سوداء بأسماء القضاة الذين كانوا يشرفون على دوائر انتخابية وحدثت اتهامات بالتزوير في هذه الدوائر.

والسؤال الآن: هل اخطأنا مهنيا وأخلاقيا وقانونيا؟

لقد حصلت الزميلة هدى ابو بكر على القائمة من مؤتمر عقد بنقابة المحامين ونشرت وقائعه في معظم الصحف، كما نشر خبر القائمة السوداء للقضاة في معظم الصحف ايضا، ورأى «مطبخ العمل» في الصحيفة عدم نشر اسماء القضاة بالكامل لأن الهدف ليس الاسماء والغرض ليس التشهير بأحد وانما هو التعامل المهني مع وقائع مؤتمر ومع قضية مثارة هي اتهامات بتزوير الانتخابات ونشرت الاحرف الاولى لاسماء القضاة ثم علق على اتهامات التزوير في الدوائر الانتخابية اثنان من المستشارين هما هشام البسطويسي ومحمود مكي، وأكد المستشار مكي بكلام واضح ودقيق انه يجب التأكد أولا من ثبوت التزوير وبعد ذلك يتم التحقيق في وقائع التزوير.

ثم ان نقيب المحامين سامح عاشور اعترف في مؤتمر صحافي عقد بنقابة المحامين يوم 8 مايو الحالي اي منذ ايام قليلة بأن احد اعضاء نقابة المحامين اصدر القائمة السوداء التي تم تسريبها لبعض الصحف.

كان يمكن للمستشار برهام ان يرسل لنا ردا وكنا سننشره له مع اننا لم نذكر اسمه وكنا نغطي وقائع مؤتمر، كان يمكن ان يفعل ذلك مثلما فعل مع الصحف التي نسبت على لسانه اتهامه لجماعة الاخوان المسلمين بالسيطرة على نادي قضاة المنصورة حيث ارسل لها نفيا وتكذيبا حينما هدده القضاة بتقديم بلاغ ضده ولم يقدم هو ضد هذه الصحف أية بلاغات ولا نريده ان يفعل ذلك، نحن ضد بهدلة الصحف في المحاكم.

كل هذه الملاحظات والتفاصيل اضعها امام القارىء ليتأكد له ان الهدف هو اجهاض وخنق «صوت الأمة» والزج بنا وراء القضبان لتخويف وترهيب كل المشاغبين المحتجين المطالبين بالحرية والديمقراطية والاصلاح السياسي الحقيقي والذين يفضحون الفساد والقمع والتعذيب.

وبدأت مصادر سياسية وقضائية تسرب الينا معلومات من نوع ان سبب احالتي الى محكمة الجنايات هو انني اقسمت بالله قلت: وهل كان المطلوب ان اقسم بالشيطان؟! قالوا لأنني ظهرت في الفضائيات وأقسمت بالله العظيم ثلاث مرات ان المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي بريئان وأننا في «صوت الأمة» لم تحصل على القائمة السوداء منهما وانهما لم يتطرقا الى اي قاض بالاسم ولم يتهما أحدا بتزوير الانتخابات وانما طالبا بالتحقق أولا من وقائع التزوير وإذ ثبتت يتم التحقيق فيها.

نعم هذا هو ما قلته لأن هذا هو ما حدث، فهل كان المطلوب ان اكذب وأزيف الواقع لأنجو بنفسي وأورط اثنين من المستشارين العظماء الذين يقودون حركة الاصلاح القضائي.

إذا كان الهدف هو اخضاعنا وتخويفنا فلن ينجحوا، لن نتوقف عن فضح الفساد والفاسدين والمسؤولين الكبار الذين يدعمونهم ويساندونهم ويحتضنونهم، لن نتوقف عن كشف وقائع التعذيب الهمجي والوحشي في السجون واقسام الشرطة، لن نتوقف عن الهجوم على استبداد وقمع السلطة، لن نتوقف عن تحذير المجتمع من مخاطر توريث الحكم.

لن نخضع ولن نتراجع، ماضون في طريقنا اكثر عزما وتصميما ومحاكمتنا سوف تتحول الى محاكمة للنظام وللفاسدين ولو وقفت نقابة الصحافيين نفس الوقفة الصلبة والقوية والشامخة التي وقفها نادي القضاة لخرج النظام من هذه المعركة ايضا مهزوما مثلما خرج من معركة القضاة.

وهكذا نكون قد أوضحنا وجهة نظر واحدة هي ما أتيحت لنا، وقد أطلنا فيها حتى يتفهم القارىء القضيتين بوضوح، ولأنهما سيكونان محورا لمعارك عديدة قادمة.

لكن الملاحظة التي أود أن أبديها في النهاية، هي أن هذا النظام اصبح مغرما أو مدمنا لافتعال الأزمات الصاخبة ولا يستطيع ان يعيش بدونها في الفترة الأخيرة بدلا من وضع نهايات معقولة له هو الرابح منها في النهاية بحيث اصبح يخرج من أزمة ليخلق اخرى، ويحل جانبا من أزمة ليعيد تعقيدها من جديد، وأصبحت كل الأزمات مفتوحة.

ويخيل إليَّ وربكم الأعلم، انه قد تكون هناك خطة من وراء ذلك، أي خلق أزمة للتغطية على أزمة اخرى.

جمال مبارك

أخيرا الى جمال مبارك ودفاع زميلنا بـ«أخبار اليوم» مجدي حجازي عنه ضد الهجمات التي يتعرض لها لدرجة انه اختار عنوانا لمقاله هو ـ جمال مبارك المفترى عليه ـ ومما قاله عنه:

«جمال مبارك حباه الله بالقدوة، وتفتحت عيناه على البطولة فزرعت الوطنية في وجدانه ولم لا؟!، وهو الذي تربى على حب بلده، فكان اصراره على جعل حياته من اجل مصر الأفضل فكان دوره البارز في تصحيح مسار الحزب الوطني، الذي شغل فيه منصب امين السياسات ليكون أشد حرصا على تفعيل ادائه مهتما بارتقائه للأداء المتميز الذي يؤكده يوما بعد الآخر، لتحقيق حلمه بمستقبل اكثر نماء لبلده، مثل كل مصري مخلص يعيش على أرض الكنانة. ولكن.

عجبا لمن يقودون حملات التشكيك ضد جمال مبارك، يريدون تشويه الصورة الجميلة فقد اعتاد امثال هؤلاء النظر من خلف نظاراتهم القاتمة، ليروا بها الاشياء كما يحلو لهم «!» غافلين، متجاهلين كل طيب«!»

يا من تشككون في كل شيء، دعوا القلق وأبدأوا الحياة فما أحوجنا لسواعد أبناء هذا البلد متكاتفة، من اجل غد أفضل اكثر اشراقا ولا تنسوا ان جمال مبارك واحد من هؤلاء الأبناء، دعوه يعمل، وكفاكم افتراء».

ولوحظ أن جمال مبارك، بدأ في الفترة الأخيرة خاصة بعد الهجمات التي تعرض ويتعرض لها بسبب زيارته لأمريكا في القيام بالرد عليها في الأحاديث التليفزيونية وهو ما فعله مع قناة «العربية» ثم التليفزيون المصري، وأخيرا قناة «ال، بي، سي» اللبنانية.